فلسطين حملة جوية عنيفة بدأها العدو الإسرائيلي بنحو 15 غارة تكثفت على المناطق الجنوبية من قطاع غزة في محاولة واضحة لرد الاعتبار بعدما انتهت جولتان سابقتان من دون نتيجة مرضية له. المقاومة قفزت عن معادلة «القصف بالقصف» بعدما ثبّتتها مع سرعة في التنفيذ لجهة المكان والزمان، إلى مرحلة الرد المباشر على استهداف كوادرها عبر استهداف الجنود الإسرائيليين على الحدود

المقاومة تثأر لشهدائها... والعدو يريد «رد الاعتبار»

أعلن الناطق باسم جيش الاحتلال مقتل جندي إسرائيلي على حدود غزة (أ ف ب)

غزة ــ **الأخبار**

عصر أمس، كادت تظاهرات «مسيرات العودة» المستمرة في غزة تنتهي كما أيام الجمعة الماضية، إلى أن حدث تطور ميداني تدحرجت الأمور بعده إلى مواجهة أعلنت قيادة العدو الإسرائيلي أنها «أخطر تصعيد» منذ العدوان الأخير على القطاع في عام 2014، مطلقة يد الجيش في شنّ هجوم جوي واسع

> **نشرت «القسام» تغريدة مقتضبة على «تويتر» قالت: «العين بالعين والسن بالسن»**

بدأ بعد ساعات قليلة على قصف أدى إلى استشهاد ثلاثة مقاومين نعتهم «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، لتحقهم شهيد رابع استهدف بالرصاص خلال المسيرات.

وقالت «الكتائب»، في بيان، إن شهداءها هم شعبان أبو خاطر، ومحمد أبو فرحانة، ومحمود قشطة، وقد استشهدوا في قصف إسرائيلي لنقطتي رصد للمقاومة شرق خانيونس ورفح (جنوب)، كما أعلنت مصادر طبية استشهاد الشاب محمد شريف بدوان (27 عاماً) برصاص الاحتلال شرقي مدينة غزة. «القسام» أشارت تلميحاً إلى أن استهداف دورية إسرائيلية عصراً على الحدود هو رد على استهداف العدو لكوادرها أول من أمس، وارتقاء شهيد جراء ذلك، قائلة في تغريدة مقتضبة على «تويتر»: «العين بالعين والسن بالسن»، وذلك بعد يوم على بيان تعهدت فيه بالرد على العدو.

وحتى وقت متأخر أمس، تضاربت التقارير الإسرائيلية بشأن حالة أحد جنود جيش الاحتلال استهدف أمس، وحول رتبته ما بين ضابط أو نقيب أو عميد، قبل أن يعلن الناطق باسم جيش الاحتلال مقتل جندي على حدود غزة. وتنوعت الروايات ما بين قنص استهدف العسكري الإسرائيلي وإطلاق نار على دورية، وصولاً إلى أن عبوة ناسفة تمّ تفجيرها على مقربة من نقطة تمركز لجيش الاحتلال، «ما تسبّب في إصابة بعض الجنود».

جراء ذلك، وبعد الرد المدفعي الإسرائيلي ومسارعة المقاومة الفلسطينية إلى الرد الموضعي عليه، ووصول نحو 120 إصابة من المسيرات إلى المستشفيات، أعلن جيش الاحتلال مساء بدء هجوم «واسع النطاق» في جميع أنحاء قطاع غزة، مضيفاً في بيان: «هذا هو هجوم واسع، فلقد اختار منظمة حماس تدهور الوضع الأمني وتحمل عواقب تصرفاتها».

تزامن ذلك مع اجتماع طارئ لقيادة الجيش في مقر وزارة الأمن في تل أبيب استمر لساعات، وحضره رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، إلى جانب وزير الأمن أفيغدور ليبرمان، ورئيس أركان الجيش الجنرال غادي آيزنكوت، فيما طُلب من مستوطني «غلاف غزة» البقاء قريباً من الغرف الآمنة والملاجئ، وذلك في وقت نقل فيه عن ليبرمان قوله: «إن أستمرت صواريخ حماس، فستكون النتيجة صعبة».

مع ذلك، قال المحلل العسكري للقناة العاشرة، ألون بن دافيد، إن التوجه داخل الجيش هو «التصعيد التدريجي وليس الشامل، والخطوات اللاحقة ستحدد وفق رد حماس على هذا التصعيد». أما المحلل الأمني في صحيفة «معاريف»، يوسي ميلمان، فقال: «استعدّ الجيش للعملية في غزة بعد أسوأ حادث منذ الجرف الصامد، وحالياً (اجتماع المساء) تجري مناقشات وتقييمات بين مجلس الوزراء المصغّر (الكابينت)، ورئيس الأركان، وجهاز الأمن العام (الشاباك)» لاتخاذ القرار.

على خلاف موجات التصعيد السابقة، سارعت السلطة الفلسطينية إلى إصدار بيان حذّرت فيه من «سياسة التصعيد الجارية حالياً على حدود غزة»، مطالبة المجتمع الدولي بـ«التدخل الفوري لمنع تدهور الأوضاع بشكل خطير». الرئيس محمود عباس بدأ إجراء اتصالاته مع أطراف إقليمية ودولية لاحتواء الأزمة المتصاعدة».

وربطاً لهذه البادرة بملف المصالحة، علمت «الأخبار» أن الرد «الفتحاوي» على الرؤية المصرية (سارعت «حماس» إلى الموافقة عليها قبل يومين) سيحمله وفد إلى العاصمة المصرية القاهرة خلال اليومين المقبلين، وهو «لن يكون بالرفض... بل القبول مع جملة اشتراطات»، وفق مصادر سياسية.

في شأن ثانٍ، أقرّت «حماس» للمرة الأولى بأن الجندي الإسرائيلي الذي فقد في رفح (جنوب) قبل 4 سنوات هو في قبضة المقاومة، إذ قال نائب رئيس الحركة في غزة، خليل الحية، إن «شاؤول أرون (جندي إسرائيلي أسر شرق غزة)، والجندي هدار جولدن (في رفح) بين أيدي أبطالنا ولن تروه إلا بعد أن تدفعوا الثمن». وأضاف: «الاحتلال يحاول إرهابنا بالمناورات والتدريبات؛ لكن الله علمنا دروساً في الثبات والعزّة».

إلى ذلك، عثر مستوطنون من حي «جيلو» الاستيطاني في القدس المحتلة ظهر اليوم على بالون محمّل بمادة تبدو حارقة، فطلبوا خبراء المتفجرات إلى المكان. وذكرت القناة السابعة العبرية أن البالون وجد في فناء منزل لأحد المستوطنين وهو يحمل جسماً غريباً، بينما لم يعرف مصدر البالون بعد، هل يمكن أن يكون وصل من غزة أم أطلق من منطقة قريبة؟

ليبيا

حسابات السياسة تحبط تظاهرات طرابلس

تشهد ليبيا انعكاسات خدميّة لأزمة السياسيّة والتقاتل العسكريّ، من بينها شحّ في السيولة، خلف طوابير من الناس أمام البنوك، وشحّ في المواد الأساسيّة، وانقطاع مستمر للتيار الكهربائي. وتبرز تلك الأزمات بخاصّة في العاصمة طرابلس، باعتبارها أكبر مدن البلاد وتأوي نحو نصف عدد سكانها. ففي نهاية الشهر الماضي، بدأت تحركات احتجاجيّة في العاصمة، استهلها قطاع المخابز بإضراب ضدّ ارتفاع

> **في اليومين الماضيين شهدت العاصمة الليبية احتجاجات عنيفة**

سعر الدقيق وانقطاع الكهرباء، سرعان ما جرى احتواؤه. لكن هذا الأسبوع شهد تطوّراً نوعيّاً، حيث خرجت الاحتجاجات من الأطر المهنيّة إلى الشوارع. ويوم الثلاثاء، أصدر «تجمّع منطقة السراج الكبرى» بياناً دعا فيه بما اعتبره «ظلماً» مسلطاً على مدينة طرابلس من دون سواها من المدن، لجهة طول ساعات «طرح أحمال» الكهرباء التي تصل إلى حدّ 12 ساعة. وهدّد «التجمّع» بإرسال شباب المنطقة إلى الغرفة المحليّة للتحكّم في الكهرباء وإجبار العاملين بها على إعادة التدفّق، إضافة إلى التلويح بقطع الطرق في المنطقة إن لم تستجب المطالب.

لم يمضِ وقت طويل حتى توسعت الاحتجاجات أكثر، وفي خطوة غير مسبوقة، أصدر المجلس البلديّ بحيّ الأندلس في طرابلس، وهو مجلس منتخب، بياناً مصوّراً حول المسألة حمل طابعاً سياسيّاً واضحاً. طالب عميد البلديّة بـ«إقالة لجنة إدارة شركة الكهرباء فوراً، ودعوة الحكومة للاستقالة الجماعيّة، والاستمرار في الاعتصام السلميّ في الميادين والساحات»، كما طالب الرجل بـ«دعوة مسؤول الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإتمام تنظيم الانتخابات النيابيّة والرئاسيّة في أقرب الآجال». وحذّر من أنّ «احتقان الناس قد يولّد الانفجار الذي سيكون بداية الشرارة لانتفاضة لا تبقي ولا تذر».

عقب البيان، شهدت طرابلس يومي الأربعاء والخميس احتجاجات عنيفة، شملت غلق طرقات وإشعال إطارات مطاطيّة في أحياء الأندلس والنوفليين وغوط الشعال. من هناك بدأت الأحداث في اتخاذ منحى سياسيّ لا يمكن فهمه من دون وضعه في إطاره العام الذي يشمل انقسام البلاد بين سلطتين في الشرق والغرب.

الباحث الليبيّ بشير الزواوي، يؤكد في حديثه إلى «الأخبار» وجود «احتقان شعبيّ»، مستدركاً بالإشارة إلى «حالة من عدم اليقين في جدول الاحتجاجات». ويرى الزواوي أنّ عميد بلديّة حيّ الأندلس «تجاوز سلطاته وصلاحياته التي تفرض عليه العمل على التهدئة وحاول التأثير من خلال دفع التظاهرات أكثر».

ويعتبر الباحث أنّ نقطة التحوّل الفعليّة كانت بروز «حراك لا للتمديد» مرّة أخرى على مواقع التواصل الاجتماعيّ، وهو حراك «اعتدى على جلسات المؤتمر الوطنيّ العام وساهم في تحجيم دوره خلال فترة وجوده»، وكلّ ذلك يصبّ في مصلحة مشروع خليفة حفتر، إذ في حال «عدم اتخذ إجراءات لمعالجة انقطاع الكهرباء، فقد نشهد استغلالاً لهذه الفرصة من قبل حفتر ومؤيديه». وتشير المعطيات الميدانيّة إلى التقاط الأطراف الفاعلة في طرابلس لهذه النقطة، إذ شهد وسط المدينة تعبئة أمنيّة منذ يوم الخميس، في محاولة لمنع تجمهر الناس، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحدّي سلطة رئيس حكومة الوفاق فائز السراج، وهزّ صورته هو وتحالفه الذي يشمل كبرى الميليشيات في العاصمة، وحزام سياسيّ داعم.

ولا يمكن استكمال السياق من دون الإشارة إلى الانشقاق الذي شهده «المجلس الرئاسيّ» المُشرف على عمل «حكومة الوفاق الوطنيّ»، خصوصاً إثر استقالة فتحي المجبري أول من أمس، وهو نائب رئيس المجلس. وعقد المجبري، المنحدر من إقليم برقة الشرقيّ، ندوة صحافيّة رفقة عدد من نواب البرلمان المرتكز بدوره في مدينة البيضاء شرق البلاد، تحدّثوا خلالها عن فساد مؤسسات الدولة في طرابلس وسيطرة الميليشيات العسكريّة على عمل رئيس حكومة الوفاق فائز السراج. وفي تبريره لاستقالته، استعاد المجبري حادثة الاعتداء على مقر سكناه في العاصمة بعد إصداره بيان مساندة لقرار خليفة حفتر نقل صلاحيّة التصرّف في الموارد النفطيّة من «المؤسسة الوطنيّة للنفط» إلى مؤسسة موازية شرق البلاد، علماً أنّه قرار سقط لاحقاً تحت ضغط دوليّ واسع.

الآن، صار الأمر يبدو كما لو أنّ التجاذب الحاد بين سلطتي شرق وغرب البلاد بصدد سحب البساط من تحت أرجل الناس ومظالمهم. فمن جهة تصوّر وسائل الإعلام الموالية لحفتر وجود بوادر ثورة على حكومة السراج «العميلة»، ومن جهة أخرى، تحشد الميليشيات في طرابلس عتادها وجنودها للتصدّي إلى «محاولة انقلابيّة» من داخل المدينة. وبين هذا وذاك، يبقى العمل الفعليّ على حلّ الأزمات الاجتماعيّة رهين التركيز على إعادة بناء مؤسسات الدولة، وهو أمر مرتبط بالحلّ السلميّ للمسألة السياسيّة التي تشهد بدورها تجاذباً بين القوى الدوليّة المؤثرة، وصراع هيمنة متصاعد بين الحكومتين الإيطاليّة والفرنسيّة.

(الأخبار)

قضية

باريس وتل أبيب:
زواج سري من أجل حفنة من التكنولوجيا

لولا «ثرثرة» ضابط إسرائيلي أمام مراسل لوكالة الصحافة الفرنسية، ماكان لأحداث يدري بما فعله بحارة إسرائيليون وفرنسيون بينما كان حزيران يطوي آخر أيامه، وذلك فوق مياه الأبيض المتوسط. الفرنسيون لا يميلون بالسليقة إلى الحديث عن التعاون العسكري، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإسرائيل التي لم يعد العسكر الفرنسي، علناً ورسمياً، إلى التعاون مع عسكرها منذ نصف قرن

وليد شرارة، محمد بلوط

يعمد الإسرائيليون إلى تولي الأمر بأنفسهم في ما يخص إفشاء ما يحرص الفرنسيون على إخفائه، ولا سيما أنها ليست المرة الأولى التي يلعب فيها الإسرائيلي والفرنسي لعبة المناورات والتعاون العسكري، من خلف ظهر أساطير «التمرد» الفرنسي على إسرائيل منذ حرب حزيران 1967، التي لم تعمر طويلاً، على ما يقوله لـ«الأخبار» باتريس بوفريه، وهو رئيس مرصد التسلح في فرنسا.

المناورة البحرية فتحت لطرادين إسرائيليين مراسي قاعدة «تولون» الفرنسية لمدة أسبوع. إيلي شافيت، وهو قائد البحرية الإسرائيلية، شارك في يومي المناورات مع فرقاطة «لافاييت» الفرنسية وطرادين في تدريبات كانت تحاكي هجوماً غيرَ متوازٍ، كانت تنفذه زوارق سريعة ضد سفينة كبيرة في عرض البحر. وجرى اختبار الاتصالات بين البحريتين، كجزء من التدريبات لشنّ هجمات مشتركة في المستقبل. وتقول مصادر فرنسية إن التقارب العسكري مع إسرائيل أمر يدفع به وزير الخارجية (وزير الدفاع السابق) جان إيف لودريان، ومستشاره جان-كلود ماليه.

لا يجد التعاون العسكري الإسرائيلي - الفرنسي الكثير من يتبرع في الكلام رسمياً عنه في باريس، لأنه يتقدم في الظل في كل المجالات العسكرية والتكنولوجية والأمنية. التقليد خرقه لودريان عندما تحدث قبل عامين، لما كان وزيراً للدفاع، عن مناورات جوية إسرائيلية -فرنسية مشتركة في كورسيكا عام 2016، خلال مساءلة أمام مجلس النواب. ولولا فضول مجموعة منهم، لشيعت هي الأخرى إلى مدفن أسرار الجمهورية الفرنسية.

باتريس بوفريه خصّ هذا التعاون بتقرير اعتبره كاسراً للصمت الذي يحاط به كل حدث عسكري إسرائيلي - فرنسي. «الكلام الفرنسي في التعاون العسكري مع إسرائيل قليل جداً، لأن الأمر لا يمر بسهولة لدى الرأي العام الفرنسي، هناك مخاوف حقيقية من ردود فعل سلبية. وكلما ارتفعت وتيرة هذا التعاون، ندرت الكلمات والأبحاث عنه. ومن المفارقات أن إسرائيل هي من يتحدث عنه، لحاجتها إلى إبراز وجود تعاون قوي مع الدول الغربية».

لا ينبغي البحث عن أرقام أو اتفاقات كبيرة يمكن أن تجعل من هذا التعاون اليوم استعادة لعلاقات استراتيجية إسرائيلية - فرنسية في المشرق العربي، وفي مواجهة المشروع الناصري، عندما طوّر الفرنسيون قنبلتهم النووية الأولى بمساعدة علماء إسرائيليين شاركوا في مشروع «مانهاتن» الأميركي. طوّرت الولايات المتحدة معهم خلال الحرب العالمية الثانية، بمشاركة علماء نازيين ألمان، النار الذرية التي أحرقت بها للمرة الأولى في تاريخ البشرية هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين. وهو تعاون عميق واستراتيجي جعل فرنسا وإسرائيل تحصلان في وقت متقارب على قنبلتهما الذرية الأولى، «وجعل فرنسا حليفاً يزود إسرائيل بمفاعل ديمونا النووي، أو يتنازل لها عن منظومة صواريخ أريحا مجاناً، أو ينقل علماءها ومهندسيها، الذين لم تتوافر لهم المساحة الكافية لاختبار قنبلتهم الذرية الأولى في فلسطين المحتلة إلى منشأته في الصحراء الجزائرية، ويتقاسم معهم تجاربه في قلب الصحراء فوق الأرض، لمساعدة إسرائيل على تطوير صواريخها النووية».

بوفريه يرى أيضاً أن «التعاون الحالي يعمل في الاتجاهين، يستفيد منه البلدان، خصوصاً في ميادين التكنولوجيا العسكرية والفضاء، ورصد الأرض، وتوجيه وقيادة الأسلحة النووية والصواريخ من الفضاء، والطائرات من دون طيار، والذكاء الاصطناعي، ومراقبة المدن وحمايتها... هذا التعاون لم يعد يدور في ميادين الصفقات، بل يقتصر على تطوير تكنولوجيات مشتركة في الميدان العسكري».

لا يمكن الركون إلى الأرقام لتقييم حجم التعاون بين إسرائيل وفرنسا: «20 مليون يورو سنوياً منذ عشرة أعوام، وهو رقم شديد التواضع ولا يعني شيئاً، ولا يعكس حجم العلاقات بين البلدين، لأنه يقتصر على الصفقات التي ترد على لائحة مبيعات الأسلحة الفرنسية ومن ينشر عنها سنوياً. ولكن الارقام الفعلية تتعلق بالتعاون التكنولوجي، وهي أرقام لا يمكن العثور عليها ولا تنشر عادة. نحن نتحدث عن مكونات أساسية تدخل في تركيب الصواريخ وليس الترانزستور. ففي العدوان الأخير على غزة، وجدت مكونات

> **الاهتمام الفرنسي بالنموذج الإسرائيلي انتابته نزعة إعجاب وهيام**

في بقايا الصواريخ صنعتها شركة EXXELIA الفرنسية. الشركة لا تصدر هذه المكونات إلا بموافقة مسبقة من الدولة التي تعرف تماماً وجهة استخدامها، وهذا يجعلنا شركاء في الجرائم التي ترتكبها إسرائيل».

الحيّز السري الآخر للتعاون هو صناعات الطيران، فالشركات الفرنسية لا تنشر شيئاً محدداً عمّا تبيعه إلى إسرائيل، بل تتكتّم على نشاطاتها. استطعنا رصد التعاون بين إسرائيل وEADS، الشركة الأوروبية لصناعات الفضاء والدفاع الجوي، وبين شركة SAFRAN SAGEM لصناعات الدفاع والإلكترونيات، وهي أضخم الشركات في ميدان الإلكترونيات العسكرية في أوروبا».

المنعطف في التعاون مع إسرائيل بدأ مع وصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى الإليزيه عام 2007. ومعه خرج إلى العلن الحديث عن «أسرلة مكافحة الإرهاب». ومديح الإنجازات التي حققتها الأجهزة الإسرائيلية في مواجهة الفلسطينيين. تحول المفهوم إلى دعوة فرنسية في أوساط الأمن أولاً، والدولة، والإدارات في المدن، إلى اتخاذ إسرائيل نموذجاً في مكافحة الإرهاب، خصوصاً بعد صدمة الهجمات الدامية التي نفذها «داعش» في باريس 2015، ونيس 2016.

ذهب بعض البلديات إلى إسرائيل، وطلب خدمات استشارية من شركات أمنية إسرائيلية. مدينة كان قد تبنّت خطة لحماية مهرجانها السينمائي السنوي، وضعها الجنرال الإسرائيلي نيتزان نوريئيل الذي أدار مكتب مكافحة الارهاب في رئاسة الوزراء الإسرائيلية من 2007 إلى 2010. وتولت مجموعة «لوتان» الإسرائيلية تقديم خطة أمنية لمدينة نيس لمواجهة التهديدات الإرهابية، ودربت عشرات عناصر الشرطة البلدية على ذلك.

من بين التصريحات النادرة التي تبين وجود تعاون جدي ما قاله ديديه لوبريه، وهو المنسق الوطني السابق للاستخبارات الفرنسية عن الأجهزة الإسرائيلية، عن أنها «جهاز صديق». ما قاله دافيد سكولي، المدير المركزي لشرطة الحدود في فرنسا، يذهب في الاتجاه نفسه، وهو أن مدرسة الأمن الإسرائيلي تحولت إلى سلعة يجري تصديرها من دون حدود إلى فرنسا وازدهر سوقها: «لقد استعنا بخبرات إسرائيلية لتطوير تدريب خبرائنا في السلوكيات». وفي معرض المديح، لم يكن برنار باجوليه، وهو مدير المخابرات الخارجية، أقل دقة من سابقيه في الحديث عن التعاون مع إسرائيل، ولو جاء مقتضباً. قال باجوليه: «تعاوننا مع إسرائيل مهني جداً خصوصاً في مجالات شديدة الحساسية».

الاهتمام الفرنسي بالنموذج الأمني الإسرائيلي انتابته نزعة إعجاب وهيام تتجاوز السياسي والأمني. وقد كلفت لجنة الدفاع الوطني في مجلس النواب الفرنسي مجموعة منه بالذهاب إلى إسرائيل، ودراسة استخدام القوات المسلحة في الأمن الداخلي. حرّر العائدان من الجولة الدراسية، أوليفييه أودبير تراون وكريستوف ليونار، تقريراً عن الإجراءات الإسرائيلية لحماية أمنها، يلحظ استناداً نسبياً إلى وحدات الجيش، لكنه يستند أكثر إلى وحدات من الشرطة فائقة العسكرة. وعلى انتشار واسع للسلاح في أوساط المدنيين. ورغم عدم تبنّيهما بالكامل الاستراتيجية الإسرائيلية في الأمن الداخلي، فمن الواضح أنها تركت تأثيراً كبيراً في نظرتهما إلى الموضوع، جراء مطالبتهما بعسكرة متزايدة لمكافحة الإرهاب في فرنسا.

التعاون الاستخباري هو الآخر بطبيعته ميدان الأسرار الكبرى بين البلدين، لأن الدول ليست مجبرة على الكشف عن نشاطات أجهزتها أمام الرأي العام. ورصد باتريس بوفريه «عمليات كثيرة تعاونت فيها الأجهزة الإسرائيلية والفرنسية ضد إيران، وضد سوريا، وفي ميدان انتشار الأسلحة الكيميائية والنووية». وحدها عملية «راتافيا» ضد السوريين خرجت إلى العلن، ليس لأنها توّجت بالفشل، بل لأن الإسرائيليين بعد أن شاركوا الفرنسيين الإيقاع في باريس بتقني سوري يعمل في البرنامج الكيميائي السوري، حاولوا اختراق الأجهزة الفرنسية التي تعاونوا معها، بتجنيد الضباط الفرنسيين الذين عملوا معهم في صفوف «الموساد»!

إذن، هل يمكن الحديث عن محور باريس ـ تل أبيب؟ «يمكن طبعاً الحديث عن محور باريس ـ تل أبيب سياسياً بالدرجة الأولى، علماً بأن هذين البلدين يطوران مكانتيهما في العالم بالاستناد أساساً إلى قدرتيهما العسكرية. إسرائيل وفرنسا تتنافسان وتتعاونان في مجرى العلاقة المزدوجة بينهما: فرنسا تحاول تحديث آلتها العسكرية وتكييفها مع أشكال الحرب الجديدة التي أصبحت حرباً غير متوازية، بينما ترى أن إسرائيل قد تقدمت تكنولوجياً في هذا المجال، وتطمح فرنسا إلى الاستفادة من التقدم الإسرائيلي، وهذه هي الدوافع الفرنسية للتقارب. وبالنسبة إلى إسرائيل، التعاون مع فرنسا هو دليل على حاجة الغرب إليها لمواجهة التحديات المشتركة».